أمذنبون أم ابرياء ..من يجيب على هذا السؤال ؟

رحلة الأحداث من معتقلات: بوكا والغزلاني والمطار وأبي غريب .. ما حكايتها ؟

طاهرة داخل

قبل اكثر من شهر بدأت مجموعات الاحداث تصل الى دار الملاحظة في حي السلام. كانوا مثل طيور اتعبها السفر معتقدين انهم في محطتهم الاخيرة... ولايدرون ما المصير؟! تراهم منتعشين بالحلم ، حلم الحرية ، ويتخيلونه كأنه واقع سيلمسونه عما قريب: جاء معظمهم محلقاً على متن طائرات امريكية ، والبعض الاخر بالباصات ، وفي جيوبهم مذكرات الإفراج وقعها الامريكان مع عبارة استقرت في اذهانهم يرددونها وهم يبتسمون: قال لنا الامريكيان: (Happy Pass)

قوانين المعتقلات ما هي؟

لم نستطع ان نعرف اين كانوا قبل نقلهم الى سجن ابي غريب، إلا اننا ضمنا ان جمعاً كبيرا منهم كان في (بوكا) في البصرة، والغزلاني بالموصل، وفي تلعفر وفي قاعدة المطار. وفعلاً كان استنتاجنا صحيحاً: ثمة تعتيم على حقيقة تدفعنا للتساؤل ما قوانين هذه المعتقلات ولماذا يذهب الاحداث والبعض منهم لا يكاد يتجاوز الاثني عشر عاماً حين القي القبض عليه مع عائلته واودع هنا. ما الذي يبغي الامريكان ان يراه هؤلاء الاطفال الذين تم جمعهم من المناطق الحدودية (حصيبة، والرمادي، والقائم ، تلعفر، والموصل)، فضلاً عن صلاح الدين.؟!

لقد عزلوا عن عوائلهم او افراد اسرهم من الرجال، وادخلوهم في دوامة رحلة طويلة.

لم يكن الوصول اليهم امراً سهلا، بل تخلله العديد من الصعوبات، زيارات، ومناقشة الامر مع المسؤولين وموافقات من اعلام الوزارة، والاسباب واضحة على حد قول مدير دائرة تأهيل الاحداث السيد سعد البياتي: ان وضع هؤلاء الاحداث محرج جداً، وموقفهم القانوني غير معروف وان عملية نقلهم من مسؤولية الامريكان الى سلطة الجانب العراقي يحتاج الى ترتيبات قانونية واتصال بالقضاء العراقي.

وعرض قضاياهم ودراستها وتقرير مصيرهم.

اما السيد غازي ياسين مدير الدار فأجابني حين سألته عن وضع المودعين لديه من الاحداث من الناحية القانونية قائلا:

بصراحة. ان الامريكان منحوهم مذكرات افراج وبما انهم احداث قاصرون لم يستطيعوا اطلاق سراحهم مباشرة فسلموهم الى الجانب العراقي.

فبادرته متسائلة: وما المشكلة في الموضوع؟

الا تستطيعون ترتيب مذكرات تسلم وتأييد عملية الافراج وتطلقون سراحهم؟!

فأجابني!

لا .. لانستطيع عمل ذلك مباشرة والموضوع يحتاج الى دراسة ووقت.

وكم يطول الوقت برأيك؟

حالياً لا ندري.

ما الخطوات التي اتخذتموها بشأنهم حالياً؟

انهم في عهدتكم منذ شهر ونصف ومازال هناك آخرون في طريقهم اليكم بعد ايام..

فماذا تفعلون لحل هذه المشكلة؟

بصراحة مشكلتهم عويصة فملفاتهم خالية من مذكرات التوقيف واسبابه والتهمة او الجنحة او الجريمة التي احتجزوا فيها: وعلينا ان نرتب نحن هذه الامور، في حين انهم يمتلكون مذكرات افراج من الامريكان .

هل ذلك يعني انكم ستفبركون لهم تهمة مثلاً؟!

لا .. بالطبع .. بل سنعمل على ان نوزع عليهم استمارات دراسة الحالة، لكي نحيلهم الى قسم القانونية في دائرة اصلاح وتأهيل الاحداث وينظموا بيانات بأوضاعهم وتهمهم من خلال افاداتهم ثم نحيلهم الى قاضي الاحداث وتؤخذ منهم الافادة وعندها سيقرر القاضي رأياً بشأنهم.

وكم تطول هذه العملية؟

لا أدري ولكنها اجراءات طويلة.

عليكم الاسراع، فهؤلاء الاطفال تجرعوا الكثير واظن ان وقت احالة المعاملات سيشكل عبئاً نفسياً كبيراً عليهم وعلى عوائلهم فضلاً عن العبء المادي بسبب اجور المحاماة واجور التنقل بين المحافظات.

طلبت من المدير ان اراهم.. لم يوافق بسهولة إلا بعد الحاح وشروط.. دخلنا الى قاعاتهم كانت اولى القاعات للاحداث الذين جاؤا من معتقل الغزلاني وهم من تلعفر، كانوا تركمانا لايعرفون العربية في ابي غريب سوى واحد منهم يطلقون عليه اسم (المترجم) الذي اقترب مني وقال (ان اهلي لا يعرفون بمكاني وانا معتقل منذ ثمانية اشهر في ابي غريب).

الحدث (احمد.م.ح مواليد ١٩٨٩) انتقل من قاعدة الغزلاني من الموصل الى المطار ثم الى ابي غريب، واخيراً الى دار الملاحظة في بغداد.

كيف تم القبض عليك؟ اهجوم أم مداهمة؟

لقد دهم الامريكان بيت جيراننا واخذونا نحن معهم. قالوا لأهلنا انهم سيطلقون سراحنا بعد اسبوعين.. لكنني معتقل منذ تسعة اشهر.

زميل له من الموصل جاء وهو يبتسم قائلاً:

كنا نلعب (محيبس) في رمضان دهمنا الامريكان. ثلاثة هربوا وانا بقيت كنت اظن ان المسألة مزحة وسوف يخرجونني بعد ساعة والان صار لي خمسة اشهر.

طفل اخر من مواليد ١٩٩٢ من صلاح الدين اسمه (م.م) قال:

اطلقوا سراح اخوتي الاربعة الذين احتجزوا معي وهم كبار. وبقيت انا الوحيد محجوزاً.

تنقلت في القاعات الصغيرة الاخرى..

وجدتهم جالسين، بهدوء لم اعتده من اطفال في مثل سنهم.

كانوا هادئين، صامتين ينظرون نظرات طويلة كانهم متصوفة وربما انه صمت الانتظا وربما الدهشة من غرابة هذا العالم الذي عاشوا فيه تجربة مبكرة في الصراع بين الموت والحياة والتعامل مع العسكرة الامريكية، وجهاً لوجه.. عمليات دهم، ومطاردات، وهجوم، وتشرد، صور تفوق افلام الاكشن الامريكية انك لا تدري ماذا تحمل رؤوسهم، ولا تدري ما الذي يسترجعونه في مخيلتهم ليلاً.

يقول مدير الدار ان بعضهم يبكي كثيراً في الليل.

اقتربت من احدهم واسمه (ع. ج) من مواليد ١٩٨٨ سألته منذ متى وانت محتجز؟!

فأجاب متحاشياً النظر الي:

منذ (١٨) شهراً.

اين كنت قبل ذلك؟!

كنت في بوكا.

كيف تعاملوا معك هناك.

بعد صمت اجاب كل شيء جيد هناك.

هل يزورك اهلك؟!

نعم .. مرات متباعدة.

كم بقيت محتجزاً في بوكا؟

(٧) اشهر.

وكيف القي القبض عليك؟ هجوم من قبل الامريكان.

من اين انت ؟ فأجابني ، من الفلوجة .

حدث اخر اسمه (م.خ) سألته عن مواليده لأني وجدته صغيراً جداً، اجابني انه من مواليد (١٩٨٨). وحين سألته عن تهمته قال: ارهاب! وكيف قبضوا عليك ؟ فأجاب: (اخبارية). ومن اين انت؟ من الرمادي.

الحدث (ع.م) مواليد ١٩٩٣ يتساءل:

هل اوراقنا عند الامريكان او عند العراقيين؟!

وبدلاً من ان اقول له ان لا اوراق لك اصلاً اجبته ان اوراقك عند العراقيين.. فطار من الفرح.

(ز.أ) من مواليد ١٩٨٩ من بغداد / جاء قائلاً :

انني كنت في ابي غريب منذ (١٢ شهرا) انتبهت الى اهمية الزمن لديهم فهو مهم يعدون الاشهر والايام.. انها ازمان الانتظارات.

اما الحدث (احمد حسين حمد) من مواليد ١٩٨٨ من القائم / الفياضية فجاء يخبرني وهو حزين: اهلي لا يعلمون بمكاني وهذا هاتف منزلنا (٥٥٢٨٥١)، وانا منذ (١٦ شهرا) في ابي غريب. أي منذ سنة واربعة اشهر .

ثم اشار الى زميل له ، انه (محمد حميدي عبيس جاسم) مواليد (١٩٩٠) تم القبض عليه في اول يوم رمضان من منطقة ابي دشير، اهله لا يعرفون بمكانه هو الاخر وحين اقتربت من (محمد حميدي) وسألته عن عنوان بيته؟ قال: (والله ما اندل) واضاف: نحن ناخذ تاكسي من ابي دشير ونمر (بجامع المعين) نحن يسمونا بيت (عبدالله). ضحكت من الوصف، باي تهمة يمكن ان يحاسب عليها حدث لا يعرف حتى عنوان بيته؟!

كان معنا اثنان من الحرس الذي يطلق عليهم المراقب الداخلي، وقد لاحظت معاملتهم الجيدة مع المدعين فسألت احدهم ويدعى حسين هادي خضير عن الوضع النفسي للمودعين عند وصولهم الى دار الملاحظة فأجاب:

كان وضعهم النفسي (تعباناً) لأن الامريكان قالوا لهم سوف تذهبون الى العراقيين عقوبة لكم لأنكم ارهابيون.

وما فعلتم لتغيير هذا الانطباع في نفوسهم؟

حاولنا تهدئتهم وقلنا لهم اسألوا الذين جاؤا قبلكم كَيف عاملناهم. اننا نستقبلهم بحفاوة واحيانا نصرف لهم الدواء اذا احتاجوا له من جيوبنا. وفي اول الامر نستقبلهم في جناح خاص يرتاحون فيه ويأخذون حمامات وتستقر اوضاعهم وبعدها نأخذهم الى القاعات الاخرى. ونحن نقف معهم لنصلي ونجلس معهم ونأكل معاً.

اما المراقب الاخر قاسم محمد محمود الانباري والذي اصر على ذكر لقبه. اجاب على سؤالي هل ازعجكم احدهم او تعامل بفظاظة وعنف؟

ابداً والله انهم اولاد عوائل وشيوخ وهم هادئون جداً، ومؤدبون ومؤمنون. ويؤدون فرائض الصلاة والصيام حتى في يومي الاثنين والخميس.

الم تعزلوا احدهم في الحجز الانفرادي؟!

ابداً وباب الحجز مقفل واشار الى احد المودعين انه يملك المفتاح لاننا نضع عدة التنظيف والمكانس فيه. اذ لم نضطر لأستخدامه ولا اظن اننا سنستخدمه مستقبلاً.

عند عودتي الى غرفة المدير سألته:

هل فحصتم المودعين سريرياً خشية تعرضهم للامراض المعدية والسارية ومعرفة هل هناك اساءة جسدية او اثار تعذيب؟

فأجاب:

هذه الدار تستقبل المودعين من الاحداث ممن لم تتم محاكمتهم بعد. أي انها للموقوفين فقط. واول خدماتنا للحدث هي:

فحص سريري خشية اصابته بأمراض جلدية او اية امراض اخرى.

علمت ان في هذه الدار لايوجد مستوصف ولا طبيب فمن يقوم بالفحص السريري؟

الاطباء اعلنوا الاضراب عن العمل وتركونا، بسبب حرمانهم من مخصصات بدل خطورة ومقدارها (١٣٠,٠٠٠) دينار بحجة انهم لا ينتسبون الى وزارة العمل .

والحل ما هو ؟!

يوجد ممرض حالياً، ونقوم بنقل من تستوجب حالتهم الصحية الى عناية اكبر الى اقرب مستشفى.

بصراحة انا لم المح حالات مرضية لدى المودعين وتقريباً هم بحالة حسنة لولا ان بعضهم وهم الاغلبية تقريباً يعانون من نقص في الوزن وبعض الشحوب.

نحن نوفر لهم ثلاث وجبات جيدة.

ربما ولكنهم في مرحلة عمرية تنمو بسرعة وتتطور وبحاجة الى غذاء كاف.

اننا نزودهم بالفواكه مرتين بالاسبوع وبعض الاحيان نوزع لهم الحلويات.

ونمنحهم كل شيء الصابون والجواريب والاغطية واللحم مع المرق والمصاحف ووقفوا عاجزين ازاء اخطر الحقوق وهي حريتهم التي توجب منحها لهم منذ زمن.

لقد سلمهم الجانب الامريكي بلا مذكرات توقيف وصلوا كراما لدى مدير دار الملاحظة، الجانب الامريكي قطع شوطاً طويلاً في اصلاحهم واذلالهم معاً وبقي على الجانب العراقي ان يقطع اشواطاً بأسرع ما يمكن، ويبذل جهداً في تحقيق العدالة لهؤلاء.

أشكالية حقوق ام مصادرة حقوق؟!

توجهت بالسؤال الى المدير:

هل يعد هؤلاء وضعهم القانوني سليماً؟

لا بالطبع .. هناك اشكالية في حقوقهم.

طيب هل تعتقد انهم بوضعهم هنا مذنبون من الناحية الرسمية؟!

رسمياً.. انهم (غير مذنبين) والمفروض انهم بعد مذكرات الافراج علينا اطلاق سراحهم.

اقصد هل وجودهم حالياً يعد وجودا قانونياً؟

اجاب بعد تردد وتلكؤ : بصراحة من ناحية حقوق الانسان هم غير متهمين وهنا تكمن الاشكالية.

توجهت بالسؤال للمحامية نجاة الزيدي التي حضرت في دار الملاحظة لتتكفل بقضايا المودعين بعد ان كلفت بطريقة ليست رسمية بعد من قبل السيد قاضي الاحداث السيد صبري مع محاميتين اخريين.

هل انت مكلفة رسمياً في الوقت الحالي بالدفاع عن كل هذا العدد؟

تقريباً .. نعم. وهل يكون ذلك بأجر يمنح لك من قبل الاهالي؟

لا .. انا متبرعة للدفاع عنهم لأن معظمهم لا تعرف عوائلهم بأنهم محتجزون هنا.

من اين تتسلمين اتعابك اذن؟

هناك قانون عراقي ما زال ساري المفعول وهو يعمل على منح المحامي مبلغ (٢٥) الف دينار اذا كانت القضية تحقيقية ومبلغ (٥٠) الف دينار اذا كانت القضية جنائية.

وهل بين الاحداث من هم قضيتهم جنائية؟

نعم .. فسألتها : هناك بعض المودعين يملكون اوراقاً باللغة الانكليزية. ماذا تعني هذه الاوراق؟

اذا تم القبض على الحدث من قبل الجانب الامريكي وكانت لهم الفرصة لتنفيذ مذكرة توقيف مع افادة الشهود وهم عادة اثنان من الامريكان واحيانا تزود الشهادة بالصور. وبذلك تثبت الحالة او التهمة على الحدث.

وماذا تفعلون انتم بهذه الاوراق؟

نرسلها الى القانونية في دائرة الاحداث لغرض ترجمتها ومعرفة الموضوع.

لماذا باعتقادك ان المسؤولين يحاولون ابعاد الصحافة عن الموضوع قدر استطاعتهم والتكتم على هذا الامر؟

بصراحة هم معذورون .. لأن عدداً كبيراً من الاحداث ما زال لدى الجانب الامريكي الذي قام بخطوة واحدة نعدها ايجابية وهي تسليم الاحداث الى الجانب العراقي.

واذا كتبت الصحافة عن هذا الموضوع وبما سوف يعمل الامريكان على التحفظ على العدد الباقي منهم.

هل لديك فكرة عن وضع الاحداث في بوكا؟ وعن الاحداث الذين جاؤا منهم ؟

فأجابت:

سجن بوكا لا يختلف عن باقي السجون العراقية او الامريكية والاحداث الذين جاؤا قالوا انهم كانوا مرتاحين هناك. ربما كان تعامل الامريكان جيداً هل تعتقدين ان ما تقومين به هو قضية سهلة؟

لا ابداً ان الامريكان زودوهم بمذكرات افراج ولم يطلقوا سراحهم. ونحن سنبدأ من الصفر .

هل عملت بمثل هذه القضايا من قبل؟

نعم فهناك المئات مثل هذه الحالات حصلت بعد سقوط النظام واخذ الاهل يبحثون عن اولادهم الذين احتجزوا بدون مذكرات توقيف وكنت انا اول محامية تدخل سجن ابي غريب عندما كان تحت سيطرة الامريكان سيطرة كاملة.

وحين اجد من ابحث عنهم من الذين توكلت عنهم من قبل ذويهم اقوم بعمل (دراسة حالة) وتثبيت عمره ومواليده ثم اقدم طلباً للقاضي باحضاره من الجانب الامريكي وتدوين اقواله، فيطلبه القاضي وبذلك تصبح لديه اوراق قانونية. ونفس العملية ساقوم بها مع هؤلاء الاحداث سوى ان القضية هنا محصورة بين القانونية ودار الملاحظة وقاضي الاحداث.

هل تعتقدين ان هؤلاء الاحداث الموقوفين حالياً بلا تهم وبلا مذكرات توقيف؟

نعم.

حدث وحديث

لن تكون حراً اذا ما انتقصت حريات الاخرين

علي الاشتر

العراقيون من ابناء الاقليات أدوا واجباتهم كمواطنين طوال تاريخ الدولة العراقية. ونال الكثير منهم شرف الانتماء الحق للبلد واثبتوا جدارة سياسية وثقافية وعسكرية وعلمية. ولمعت اسماؤهم كمبدعين ومع ذلك فانهم يرون ان حقهم في المواطنة الكاملة ما زال منقوصاً حتى بعد التحول من الديكتاتورية الى الديمقراطية.

لخص هذه الحالة الأستاذ كامل زومايا في تقرير شهر ابريل لعام ٢٠٠٥ الصادر عن المفوضية العليا للاجئين التابعة للامم المتحدة بشان اوضاع الاقليات من المسيحيين والايزديين والصابئة والمكون من ٩ صفحات تضمن التقرير الانتهاكات التي تلحقها بهم العصابات المتنفذة والمجموعات الاسلامية المتطرفة الخارجة عن القانون وغياب سلطة القضاء وفي لقاء مع الاستاذ نزار ياسر الحيدر نائب رئيس مجلس الاقليات العراقية اجرته معه قناة (الفيحاء)، اعلن بوضوح وصراحة ان احدا لم يهتم باسناد المناصب العامة لابناء الاقليات الدينية والقومية في العراق الجديد وان النظرة اليهم كمواطنين من الدرجة الثانية، مازالت قائمة.

ازاء ذلك كتب الاستاذ الدكتور رفعت لازم مشعل تحت عنوان (ماذا نريد نحن الاقليات العراقية من الدستور القادم)؟ (الصابئة المندائيون). (ان الحديث يجري في كل يوم ، وفي كل مناسبة على التأكيد على حقوق الاقليات او صيانتها، ولكن الحقيقة الساطعة هي : اننا مهمشون ولا يجري ذكرنا بخصوصيتنا القومية او الدينية، اننا نرفض أي شكل من اشكال الوصاية والهيمنة او الوكالة والنيابة عن ارادتنا الحرة واننا نعلم ان الاخرين لن يدافعوا عنا وعن قضيتنا وحقوقنا اذا لم ندافع عنها نحن بأنفسنا).

وبما يضمن حصولهم على استحقاقاتهم الانتخابية طبقا للمعايير الدولية.

نعتقد ان حقوق الاقليات العراقية، والعمل على تاكيد وترسيخ حقوقها يعد محكا لمدى صدق التوجه نحو تطبيق مبادئ حقوق الانسان في العراق الجديد.

لايمكنك ان تكون حراً فيما تنتقص من حرية الاخرين، ان الديمقراطية لا تعني دستورية الاغلبية، بل حماية حقوق المجتمع بما فيهم الاقليات/ (فالاقليات بحاجة الى ضمان الحكومة لحماية حقوقها ومصالحها المشروعة، وهويتها الذاتية وبتحقيق ذلك فقط يصبح من الممكن للاقليات المشاركة والمساهمة في الديمقراطية القائمة في بلادها). ومن بين حقوق الانسان الاساسية التي يتحتم على اية حكومة حمايتها حرية الكلام والتعبير والحرية الدينية وحرية المعتقد والاجراءات القضائية والحماية المتساوية بموجب القانون وحرية التنظيم والتصريح بالرأي والمعارضة والمشاركة مشاركة كاملة في الحياة العامة للمجتمع.

ان التطور الحاصل بعد ٩ نيسان بشأن حقوق الاقليات العراقية لا يعد كافياً، والاهم هو تمثيلهم السياسي في مجلس النواب ولنلاحظ ان القومية الكلدو اشورية السريانية حصلت على مقعد واحد والايزيدية ايضا على مقعد واحد، فيما بقيت الاقليات الاخرى من دون تمثيل كالارمن والصابئة المندائيين، فضلاً عن ضرورة اشاعة ثقافة متحضرة لحرية الاعتقاد الديني ففي الاوساط الشعبية مازالت النظرة المتخلفة هي السائدة للاخوة العراقيين ممن ينتمون لاديان اخرى، ان تأملاً في ما حصلت عليه الاقليات في البلدان الديمقراطية يكشف عن الغبن والظلم الكبيرين للعراقيين ممن ينتمون للاقليات وبات من الضروري على الجمعية او مجلس النواب القادم صياغة تشريعات لمساعدة الاقليات العراقية للمساهمة في العملية الانتخابية وبما يضمن حصولهم على استحقاقاتهم الانتخابية طبقا للمعايير الدولية.

ان شعباً تعاني فيه الاغلبية من ضياع حقوقها، لا يمكن بأية حال ان تكون الاقليات فيه قد حصلت على حقوقها، ولا بدلنا من العودة الى المعايير الدولية التي تشرع لحقوق الاقليات فنقول ان المادة (٢) من اعلان الامم المتحدة بشأن حقوق الاشخاص المنتمين الى اقليات قومية او اثنية او دينية ولغوية قد نصت على :

١- ان يكون للاشخاص المنتمين الى اقليات قومية او اثنية والى اقليات دينية ولغوية الحق في التمتع بثقافتهم الخاصة، واعلان ممارسة دينهم الخاص، واستخدام لغتهم الخاصة، سراً وعلانية، وذلك بحرية ودون تدخل، او أي شكل من اشكال التمييز.

٢, يكون للاشخاص المنتمين الحق في المشاركة الفعالة في الحياة الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية العامة، مشاركة فعلية.

٣- يكون للاشخاص المنتمين الى اقليات الحق في المشاركة الفعالة على الصعيد الوطني، والاقليمي حيثما كان ذلك ملائماً في القرارات الخاصة بالاقلية التي ينتمون اليها او بالمناطق التي يعيشون فيها على ان تكون هذه المشاركة بصورة لا تتعارض مع التشريع الوطني.

٤- يكون للاشخاص المنتمين الى اقليات الحق في انشاء الرابطات الخاصة بهم والحفاظ على استمرارها.

٥- للاشخاص المنتمين الى اقليات الحق في ان يقيموا ويحافظوا على استمرار اتصالات حرة وسلمية مع سائر افراد جماعتهم مع الاشخاص المنتمين الى اقليات اخرى، وكذلك اتصالات عبر الحدود مع مواطني الدول الاخرى الذين تربطهم بهم صلات قومية او اثنية او دينية او لغوية دون أي تمييز.

ولكل ما تقدم فأن مجلس النواب القادم مطالب بضرورة اصدار القوانين والتشريعات التي تحمي وتحافظ على حقوق الاقليات العراقية وتحقق التكافؤ المطلوب لمعادلة الحقوق والواجبات بالنسبة للعراقيين ممن ينتمون للاقليات وإلا فان ديمقراطيتنا ستكون ناقصة.